ولا لزوم الترتيب في التلفظ والقراءة لعدم مساعدة الآلة فالقرآن الذي هو اسم للنظم والمعنى جميعا
لا يمتنع ان يكون قديما قائما بذات الباري تعالى واجيب بان كون المتكلم من قام به الكلام ثابت عرفا ولغة
وكون المنتظم من الحروف المسموعة مترتب الاجزاء ممتنع البقاء ثابت ضرورة وما ذكرتم سند المنع
ممنوع اما الاول فلان المعتبر في اسم الفاعل وجود المعنى لا بقاؤه سيما في الاعراض السيالة كالمتحرك والمتكلم
ولو سلم فيكفي التلبس ببعض اجزائه ولا يشترط القيام بكل جزء من اجزاء المحل كالسامع والباصر
والذائق ونحو ذلك ومعنى التكلم بلسان الغير القاء الكلام اليه مجازا واما الثاني فلان الكلام في المنتظم
من الحروف المسموعة لا في الصورة المرتسمة في الخيال او المخزونة في الحافظة والمنقوشة باشكال الكتابة على
ان قيام الحروف والصوت بذات الله تعالى ليس بمعقول وان كان غير مترتب الاجزاء كحروف واحد
وان الوجه الثاني انا من يورد صيغة امر او نهي او نداء او اخبار او استخبار او غير ذلك يجد في نفسه معاني
ثم يعبر عنها بالالفاظ التي نسميها الكلام الحسي فالمعنى الذي يجده في نفسه ويدور في خلده ولا يختلف
باختلاف العبارات بحسب الاوضاع والاصطلاحات ويقصد المتكلم حصوله في نفس السامع
ليجري على موجبه هو الذي نسميه كلام النفس وحديثها وربما يعبر عنه بالهواجس ويسمى الخواطر
ومغايرته للعلم والارادة سيما في الاخبار والانشاء الغير الطلبي في غاية الظهور كيف وقد يتوهم ان
الطلب النفسي هو الارادة وان قولنا اريد منك هذا الفعل ولا اطلبه في نفسي او اطلبه ولا اريده تناقض
وسيأتي في فصل الافعال واستدل القوم على مغايرته للعلم بان الرجل قد يخبر عما لا يعلمه بل يعلم خلافه
وللارادة بان السيد قد يأمر العبد بالفعل ويطلبه منه ولا يريده وذلك عند الاعتذار عن ضربه بانه
لا يعصيه قال صاحب المواقف لو قالت المعتزلة انه ارادة فعل يصير سببا لاعتقاد المخاطب علم المتكلم
بما اخبر او ارادته لما امر به لم يكن بعيدا لكني لم اجده في كلامهم وانا اقول وجدت في كلام الامام الزاهدي
من المعتزلة ما يشعر بذلك حيث قال لا نسلم وجود حقيقة الاخبار والطلب في الصورتين المذكورتين
بل انما هو مجرد اظهار امارتهما وقريب من ذلك ما قال امام الحرمين في الارشاد فان قالوا الذي
تحدثه في نفسه هو ارادة جعل اللفظ الصادر عنه دالا على جهة ندب او ايجاب عند اطلاق اللفظ
ينهدم مع ان الطلب بحاله والماضي لا ارادة فيه يتعلق عليه وبالضرورة يعلم ان ما تكلم به العصاة اللفظ
ليس للمعنى ولان اللفظة تلك تترجم عن الطلب وبالضرورة يعلم انها ليست ترجمة عن ارادة جعلها على
صيغة الامر الاقتضاء والايجاب ونحو ذلك ثم شاع فيما بين اهل اللسان الملة في اسم الكلام والقول
والقول على المعنى القائم بالنفس يقولون في نفسي كلام وزورت في نفسي مقالة وقال الاخطل ان

لا لكونه قرآنا واما القرآن ما قرأه القارئ وخلق الباري من الاصوات والحروف والمنتظم وذهب
الجبائي الى انه ليس من جنس الحروف يسمع عند سماع الاصوات ويوجد بنظم الحروف ويكتب ويبقى
عند المكتوب والحفظ ويقوم باللوح المحفوظ وبكل مصحف وبكل لسان ومع هذا هو واحد لا يزداد
بازدياد المصاحف ولا ينتقص بنقصانها ولا يبطل ببطلانها واما اصل انه المنتظم من المقدمات
القطعية والمشهورة فما سانح لصحا قدم كلام الله تعالى وسوانه من صفات الله تعالى ومن قديم
والآخر حدوثه وسوانه من جنس الاصوات وهي حادثة فاضطر القوم الى القدح في اصل القياسين ومنع
بعض المقدمات ضرورة امتناع صدق النقيضين فمنعت المعتزلة كونه من صفات الله تعالى و
الكرامية كون كل صفة قديم والاشاعرة كونه من جنس الاصوات والحروف والحشوية كون المنتظم من
الحروف حادثا ولا عبرة بكلام الحشوية والكرامية فبقي النزاع بيننا وبين المعتزلة وهو في التحقيق
عائد الى اثبات كلام النفس ونفيه وان القرآن هو او هذا المؤلف من الحروف الذي هو كلام
حسي والا فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسي ولا لهم في قدم النفسي لو ثبت وعلى البحث والمناظرة
في ثبوت الكلام النفسي وكونه هو القرآن ينبغي ان يحمل ما نقل من مناظرة ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله ستة اشهر ثم استقر رأيهما على ان من قال بخلق القرآن فهو كافر وحينئذ لنا
استدلال على قدم كلام الله تعالى وكونه نفسيا لا حسيا بوجهين الاول ان المتكلم من قام به الكلام لا من اوجد
الكلام ولو في محل آخر للقطع بان موجد الحركة في جسم آخر لا يسمى متحركا وان الله تعالى لا يسمى بخلق
الاصوات مصوتا وانا اذا سمعنا قائلا يقول انا قائم نسميه متكلما وان لم نعلم انه الموجد لهذا الكلام
بل وان علمنا ان موجده هو الله تعالى كما هو رأي اهل الحق فالكلام القائم بذات الباري لا يجوز ان
يكون هو الحسي اعني المنتظم من الحروف المسموعة لانه حادث ضرورة ان له ابتداء وانتهاء وان
الحروف من كل كلمة مسبوق الاول ومشروط بانقضائه وانه يمتنع اجتماع اجزائه في الوجود وبقاء الثاني صح
شيء منها بعد الحصول على ما سبق تقريره فلا يكون الحكم وعلى رأيهم يمتنع قيامه بذات الباري لما
لما سبق فتعين ان يكون هو المعنى اذ لا ثالث يطلق عليه اسم الكلام وان يكون قديما لما عرفت فان
اعترض من قبل المعتزلة بانه لو كان المتكلم من قام به الكلام لما صح اطلاقه على المتكلم بالكلام الحسي
لانه لا بقاء له ولا اجتماع لاجزائه حتى يقوم بشيء ولو سلم فانما يقوم بلسانه لا بذاته وايضا لما صح قولهم الامير
متكلم بلسان الوزير والجني يتكلم بلسان المصروع ومن قبل الحنابلة ان المنتظم من الحروف قد لا يكون
مترتب الاجزاء بل دفعيا كالقائم بنفس الحافظ وكالحاصل على الورق من طابع فيه نقش الكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)